مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية
اسم الكاتب: د. مطيع أسعد الشلبي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/936
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر سعر الصرف
في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية

د. مطيع أسعد الشلبي*

المُلخص

هدفت الدراسة إلى التعرّف على أثر سعر صرف الليرة السورية في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تمّ استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي الكمي في دراسة الظاهرة محل الدراسة خلال الفترة (الربع الأول لعام 2011 – والربع الرابع لعام 2018)، مستعيناً بالبرنامج الاحصائي أيفيوز 10؛ لتحليل البيانات بطريقة ومنهجية الانحدار البسيط باستخدام اختبار نماذج VAR. وبيّنت النتائج خلال فترة الأزمة انخفاض قيمة الليرة السورية، فقد تجاوز سعر الصرف عتبة 500 ل.س مقابل الدولار الأمريكي عام 2016، وارتفاع حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية من 19.3 مليار ل.س عام 2011 إلى 488.9 مليار ل.س عام 2018، إضافة إلى وجود أثر لسعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية حيث إن ارتفاع قيمة سعر الصرف بمقدار 100% سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية بمقدار 244.98%. واقترح الباحث بناءً على النتائج العمل على توجيه السلطات النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف بتفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، وإصدار السندات) لإيجاد بيئة وظروف مستقرة لأداء العمل المصرفي، إضافة إلى ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية باستثمار فائض الودائع لديها وتنويع صيغ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: سورية، سعر الصرف، مصارف إسلامية، الودائع، الليرة السورية.

* مدرّس في قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

The effect of exchange rate on the Volume of deposits Of Syrian Islamic banks

Dr. Motee`Alshalaby*

Abstract

The study aimed to identify the impact of the Syrian pound exchange rate on the volume of deposits of Syrian Islamic banks. To achieve the objectives of the study, the two descriptive and quantitative analytical methods were used in the study of the phenomenon under study during the period (Q1 2011 - Q4 2018), using the statistical program EViews 10 to analyze the data in a simple regression methodology using the VAR models test. The results showed during the crisis period the decline in the value of the Syrian pound, where the exchange rate exceeded the threshold of 500 SP against the US dollar in 2016, and the increase in the volume of deposits in Syrian Islamic banks from 19.3 billion SP in 2011 to 488.9 billion SP in 2018 In addition, there is an impact of the exchange rate on the volume of deposits of Syrian Islamic banks as a 100% increase in the value of the exchange rate will lead to an increase in the total volume of deposits of Islamic banks by 244.98%.Based on the results, the researcher suggested Activates the use of monetary policy instruments (interest rates, issuance of bonds) to create a stable environment and conditions for the performance of banking business, in addition to the need for Islamic banks to invest their surplus deposits and diversify investment formats.

Key Words: Syria, exchange rate, Islamic banks, deposits, Syrian pound.

*Lecturer at Banking & Insurance Department-Faculty of Economics–Damascus University.

المقدمة:

تهتم إدارات المصارف التقليدية والإسلامية بمسألة الودائع وإدارتها والعوامل المؤثرة فيها في حالة استقرار الاقتصاد، لكن في حالة مرور الاقتصاد في أزمة فإنّ هذا الموضوع يحتاج إلى اهتمام أكبر؛ لمعرفة الآثار المترتبة عن الأزمة، والمخاطر التي تستوجب أخذ الحيطة والحذر، ولتمكين المصارف من الوفاء بالالتزامات، وتلبية طلبات التمويل، ومواجهة احتياجات السحب الاعتيادية والطارئة، بما يضمن الاستقرار المصرفي، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن.

ويعد موضوع سعر الصرف، وأثره في الودائع والعوامل المؤثرة فيهما واتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية أحد أهم الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف، فالمصارف الإسلامية –كغيرها من المصارف التقليدية– معرّضة لجميع أنواع المخاطر ولاسيما مخاطر السيولة المتمثلة في أغلب الأوقات بعجز السيولة، فكلما كانت إدارة الودائع ذات كفاءة وملاءة مرتفعة كانت المصارف قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وتدعيم أدائها وسمعتها، وتجاوز أيّ أزمات سيولة تتعرّض لها؛ لأنّ إدارة الودائع بكفاءة تمثل الحاجز أو الجدار الذي يجنّب المصرف الإفلاس في حال تعرّضه لأزمة سيولة، وكذلك مواجهة أيّ ظروف أخرى في حال تعرّضه لمخاطر سوقية أو ائتمانية أو تشغيلية أو غيرها التي تترك أثاراً في الاستقرار المصرفي.

مشكلة البحث:

شهدت سورية أزمة خلال الفترة (2011–2018) عانت منها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، والقطاع المصرفي جزءٌ من هذه القطاعات التي تأثرت بها، فقد تعرّضت أغلب المصارف السورية إلى مخاطر عديدة منها مخاطر ائتمانية (نتيجة عدم قدرة الزبائن على التسديد)، ومخاطر سيولة (نتيجة طلبات المودعين المفاجئة لسحب ودائعهم)، ومخاطر سعر

الصرف (الارتفاع المستمر في سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية) مما أدى إلى حدوث خسائر بعد استبعاد أرباح إعادة تقييم مركز القطع البنيوي.

ولمّا كانت المصارف الإسلامية ركناً من أركان النظام المصرفي السوري، فإنها قد تأثرت بهذه الأزمة مع اختلاف درجة تأثرها بها لخصوصية طبيعة عملها الإسلامي، وقد ارتأت السلطات الرقابية رفع رأس مال هذه المصارف كي تدعم مركز سيولتها النقدية، وتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة أيّ ظروف طارئة. كما أنّ رفع رأس مال هذه المصارف أو زيادة احتياطاتها أو أرباحها المحتجزة يؤدي إلى رفع ملاءمة رأسمالها، وكان جديراً بأن تزداد ثقة المودعين تجاه تلك المصارف على نحو ينعكس إيجاباً على وضع الودائع في تلك المصارف.

فالسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان:

هل كان هناك أثر لسعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة:

1. ماهي اتجاهات وتطورات سعر الصرف الرسمي في سورية؟
2. ما هو تطور حجم الودائع واتجاهاتها في المصارف الإسلامية السورية؟
3. دراسة وتحليل أثر سعر الصرف في ودائع المصارف الإسلامية السورية؟

أهمية البحث:

1. بيان أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية.
2. الاستفادة من نتائج ومقترحات البحث التي يمكن أن تساعد المصارف الإسلامية في سورية في معرفة نقاط القوة أو الضعف في إدارة الودائع.
3. حافز مهم للباحثين والدارسين والمهتمين الذين يودّون التعرف على أثر سعر الصرف في ودائع المصارف الإسلامية، إذ يعد هذا البحث نقطة انطلاق لمزيد من الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع.

أهداف البحث:

يمكننا إيجاز أهداف البحث بمعرفة ما يلي:

1. مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.
2. أسباب أزمة سعر الصرف وآثارها.
3. اتجاهات وتطور كل من سعر الصرف والودائع.
4. أهمية الودائع في المصارف الإسلامية وأنواعها.
5. العوامل المؤثرة في الودائع وكيفية إدارتها.
6. تحديد درجة تأثير سعر الصرف الرسمي في ودائع المصارف الإسلامية السورية.
7. تقديم النتائج والمقترحات.

فرضية البحث الرئيسية:

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وحجم ودائع المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة (2011–2018).

حدود البحث:

الحدود المكانية: تتم هذه الدراسة في سورية على كل المصارف الإسلامية العاملة.

الحدود الزمنية: فترة الدراسة بين (الربع الأول لعام 2011– الربع الرابع لعام 2018).

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم النظري: تمّ إنجاز هذا القسم بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الوقوف على أهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والأبحاث والدراسات السابقة.

القسم العملي: تمّ إنجاز هذا القسم بالاعتماد على منهج التحليل الكمي في اختبار صحة فرضيات البحث وتحليل البيانات باستخدام برنامج E-views معتمداً بذلك على التقارير

المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية في سورية، وأسعار الصرف المنشورة على موقع مصرف سورية المركزي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (عباس، عبدالله عباس، 2007) بعنوان: أثر سياسات سعر الصرف على الودائع والتمويل المصرفي.[1]

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر سياسات سعر الصرف في القطاع المصرفي السوداني من خلال دراسة حالة مصرف التضامن الإسلامي، والمصرف السوداني الفرنسي، ومصرف المزارع التجاري، وذلك بالتركيز على الودائع والتمويل المصرفي خلال الفترة (2000–2006)، إذ اتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسته. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم تأثر الودائع الجارية بالعملتين المحلية والأجنبية بتغيرات سعر الصرف للمصارف محل الدراسة، وتباين حجم الودائع الاستثمارية بالعملة الأجنبية للبنك السوداني الفرنسي، وتزايدها لبنك التضامن الإسلامي ومصرف المزارع التجاري خلال الفترة أكتوبر 2004 – مارس 2006م. أمّا فيما يخص التمويل المصرفي فقد توصل البحث إلى انخفاض حجم تمويل الصادرات للمصارف محل الدراسة، وتباين تمويل قطاع الاستيراد لدى المصرف السوداني الفرنسي مع عدم وجود بيانات تشير إلى تمويل هذا القطاع لدى مصرف التضامن الإسلامي، ومصرف المزارع التجاري، ويقوم مصرف التضامن الإسلامي بتمويل هذا القطاع عن طريق المرابحات الدولارية.

2. دراسة (العدوان، ياسر،2014)، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية: خلال الفترة (1999–2012):[2]

[1] عباس، عبدالله عباس، أثر سياسات سعر الصرف على الودائع والتمويل المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2007.

[2] العدوان، ياسر محمود مطلق، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (1999–2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2014.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في حجم الودائع (حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة، والحسابات الجارية) في المصارف الإسلامية الأردنية، وكان من بين تلك العوامل عوامل داخلية كمعدل الربح، وعدد الفروع، ونسبة حقوق الملكية، وعوامل خارجية كسعر الفائدة في البنوك التقليدية، ومتوسط دخل الفرد، وتمثلت عينة الدراسة بكل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي معتمدةً على البيانات المالية السنوية المنشورة للمصرفين خلال مدة الدراسة (1999–2012)، وقد تمّ التحليل الإحصائي للدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد للوصول إلى النتائج. وتوصلت الدراسة إلى وجود نمو واضح في حجم الحسابات الجارية، وحسابات الاستثمار المطلقة خلال مدة الدراسة بعكس حسابات الاستثمار المقيدة، نتيجةً لتأثرها بتلك العوامل الداخلية منها والخارجية،وقد قدمت الدراسة توصية إلى المصارف الإسلامية الأردنية بضرورة إيلاء أهمية أكبر لحسابات الاستثمار المقيدة التي تراجعت في الآونة الأخيرة.

3. دراسة (نحال، محمد ياسر، 2016).أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية.[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في الأداء المالي للبنوك (البالغ عددهم سبعة) في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (2006–2014)، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم العديد من الأساليب الإحصائية (المتوسطات الحسابية، ومعامل الارتباط بيرسون، ونموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد)؛ لتحليل البيانات والتحقق من صحة فرضيات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر لتقلبات أسعار الصرف في مؤشرات الأداء المالي للبنوك، وقد كانت

[1] نحال، محمد ياسر، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، فلسطين، 2016.

النتائج مغايرة للعديد من الدراسات السابقة، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات، وضرورة اهتمام البورصة والبنوك بزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية.

4. دراسة: (السمير، حسين 2019).أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في الودائع المصرفية (دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية).[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحديد مدى تأثير تقلب سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في حجم الودائع المصرفية للمصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، خلال فترة الدراسة (2010–2017). اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة، وعلى البرنامج القياسي (Eviews10) في معالجة البيانات المنشورة بالاعتماد على أسلوب التحليل الكمي في تقدير نموذج الودائع خلال فترة الدراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي، خلال سلسلة زمنية ربعية لمتغيرات الدارسة، وخلصت الدراسة إلى أنّ هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف، وكل من إجمالي حجم الودائع، وحجم الودائع للحسابات الجارية، وحجم الودائع للحسابات الآجلة، وحجم الودائع بالدولار الأمريكي، وهناك علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من سعر الصرف إلى حجم الودائع لحسابات التوفير. وأظهرت النماذج أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 10% سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي حجم الودائع المصرفية بنسبة 0.76%، وارتفاع حجم الودائع للحسابات الجارية بنسبة 1.4%، وارتفاع حجم الودائع للحسابات الآجلة بنسبة 0.42%، وارتفاع حجم الودائع لحسابات التوفير بنسبة 1.5%، وارتفاع حجم الودائع بالدولار الأمريكي بنسبة 4.35%، وذلك في الأمد الطويل.

5. AYUB, A., MASIH, M.(2014).Interest Rate, Exchange Rate, and Stock Prices of Islamic Banks: A Panel Data Analysis.[2]

---

[1] السمير، حسين، أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في الودائع المصرفية (دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2019.

[2] AYUB, A., MASIH, M,(2014),Interest Rate, Exchange Rate, and Stock Prices of Islamic Banks: A Panel Data Analysis, MPRA Paper No:58871, posted 25, September 2014.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة و أسعار أسهم المصارف الإسلامية. وتمّ استخدام نموذج التداخل المشترك وتصحيح خطأ PVECM لتمييز العلاقة السببية Granger على المدى القصير والمدى الطويل. وتطبيق طريقة اللحظات المعممة الديناميكية (GMM الديناميكية)؛ لدراسة وجود واتجاه العلاقة السببية بين التبادل في معدل وأسعار الفائدة وأسعار القطاع المصرفي الإسلامي باستخدام البيانات الشهرية على مدى خمس سنوات ماضية لـ 40 مصرفاً إسلامياً، وتوصلت النتائج إلى أن أسعار أسهم المصرف الإسلامي لديها علاقة سلبية كبيرة مع أسعار الصرف، ولكن لا توجد علاقة كبيرة مع أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين أسعار أسهم المصرف الإسلامي وأسعار الصرف.

6. MAJOK, E.(2015).Effects Of Exchange Rate Fluctuations On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya.[1]

كان الهدف من البحث تحديد آثار تقلبات أسعار الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا. واعتمدت الدراسة منهج البحث الوصفي المستهدف جميع المصارف التجارية 43 العاملة في كينيا في ديسمبر 2014. واستخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 21.0 للمساعدة في تحليل البيانات. ووجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والأداء المالي للبنوك حسب مؤشر نسبة العائد على الأصول. وكشفت نتائج البحوث كذلك أن قوة الارتباط بين التقلبات والعوائد ضعيف. وأن التقلب في قيمة العملة المحلية أدى إلى التأثير في الأداء المالي للبنوك، وكشفت الدراسة أن حركة سعر الصرف تؤثر أيضًا في أداء سوق الأسهم بشكل كبير ولاسيما من خلال دوامة تأثيرات. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين تقلبات أسعار العملات الأجنبية وأداء المصارف التجارية في كينيا في فترة الدراسة. إضافة

[1] MAJOK, E,(2015),Effects Of Exchange Rate Fluctuations On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya, Master thesis, university of Nairobi.

إلى ذلك أوصت الدراسة المصرف المركزي الكيني أن يضع التدابير المناسبة لحماية قيمة العملة المحلية. وهذا من شأنه أن يضمن عدم تقلب قيمة العملة.

7. NAHAR,S.,SARKER,N.(2016,JUN) .Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross-Country Evidence.[1]

الهدف من هذه الدراسة معرفة تأثير عوامل الاقتصاد الكلي في تمويل المصارف الإسلامية. واستخدمت الدراسة طريقة الانحدار FGLS؛ لتحليل بيانات الألواح غير المتوازنة لـ 172 مصرف إسلامي من 48 دولة تستوفي معايير الاختيار، ولديها بيانات مالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل للفترة الممتدة من 2004 إلى 2013. ومن نتائج الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لديهما علاقة إيجابية كبيرة مع تمويل المصارف الإسلامية. كما وجدت أن تأثير سعر الصرف في تمويل المصارف الإسلامية كان سلبياً، ومع ذلك وعلى نحو مفاجئ وغير متسق مع التقارير العامة عن النمو الملحوظ للبنوك الإسلامية بعد الأزمات المالية العالمية وجدت الدراسة نتائج ضئيلة بالنسبة لحجم تمويل المصارف الإسلامية خلال فترة ما بعد الأزمات المالية العالمية.

8. QAISAR,A ,and others.(2018,nov). Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability.[2]

الهدف الرئيس من هذه الدراسة تحديد تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ومعدل الفائدة، وسعر الصرف، وأسعار النفط والمنافسة وعرض النقود) على ربحية البنوك الإسلامية في بروناي. وطبقت على بنك دار السلام خلال الفترة(2012–2016). وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام Stata 15.

[1] NAHAR,S, SARKER,N,(2016,JUN), Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross-Country Evidence, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 18, Issue 6 .Ver. I (Jun. 2016), PP 20-27.

[2] QAISAR,A ,and others,(2018,nov), Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability, Journal of Accounting and Applied Business Research, Vol. 1, No. 2, 2018.

واعتمدت تقنية الانحدار لوحة الآثار الثابتة لقياس تأثير كل متغير في ربحية البنوك الإسلامية. وأظهرت النتائج أنّ متغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة لها تأثير إيجابي كبير في الربحية. وأوضحت أيضاً أنّ أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي والتضخم كانت الأكثر أهمية، بينما كان سعر الصرف وعرض النقود من العوامل الأقل أهمية المحددة للربحية، واقترحت الدراسة توجيه واضعي السياسات لاكتشاف موارد بديلة لتجديد النظام الاقتصادي والمالي، وحثّ المصرفية الإسلامية على إيجاد استراتيجيات التسويق الخاصة بها للحدّ من تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي.

ما يميز هذا البحث:

يتميز هذا البحث من حيث الموضوع بأنه يبحث أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة (2011–2018)، إذ تعاني سورية من أزمة، كما تتم هذه الدراسة في المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية في فترة زمنية تشهد فيها الليرة السورية تقلبات حادّة في سعر الصرف، وفي بيئة تشهد قلة الدارسات السابقة عن هذا الموضوع. كما أنّ الدراسة ستصل إلى نتائج ومقترحات من الممكن أن تساعد الجهات المشرفة، وإدارات المصارف الإسلامية على اتخاذ قرارات حول هذا الموضوع.

الإطار النظري:

أولاً – سعر الصرف:

1. مفهوم سعر الصرف:

ذكر العديد من الباحثين تعاريف مختلفة لسعر الصرف نورد منها:

يعبّر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.[1]

[1] قدي ،عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ،ص: 103.

ويعرف أيضاً بأنه: ذلك المعدّل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[1]

كذلك يطلق سعر الصرف على عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية، أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية.[2]

2. العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

هناك الكثير من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر في سعر الصرف، ويمكن تصنيفها إلى عوامل (اقتصادية، ونقدية، وأخرى) نذكر أهمها:[3]

أ. نقطة تقاطع منحنى عرض العملة ومنحنى الطلب عليها: حالها في ذلك كحال أيّ سلعة تعرض في السوق، على افتراض ثبات العوامل الأخرى، ويمكن تعريف الطلب على العملة بأنه الكمية من العملة التي يكون المتعاملون على استعداد لطلبها عند مستوى معين من الأسعار خلال فترة زمنية معينة، أما عرض العملة فيعرف بأنه الكميات المختلفة من العملة التي يكون المتعاملون على استعداد لعرضها عند مستوى سعر معين خلال فترة زمنية معينة، وعند التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض يمكن أن نحصل على السعر التوازني الجديد الذي يعكس سعر صرف العملة في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية معينة.

ب. رصيد الميزان التجاري: إن العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي، ورصيد الميزان التجاري هي علاقة عكسية، فعندما يحقق الميزان التجاري فائضاً فإن سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية سوف ينخفض، أما في الحالة المعاكسة التي يكون فيها رصيد

[1] بوخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص: 120.

[2] مصطفى، أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص: 375.

[3] شليمون، نجله، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2004-2015، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد 1 العدد الثاني اب 2017، ص 5.

الميزان التجاري قد حقق عجزاً فإن سعر الصرف الأجنبي المقابل للعملة المحلية سوف يرتفع.

ت. رصيد ميزان المدفوعات: يعدّ ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، فالتغيرات في ميزان المدفوعات تؤثر في سعر الصرف الأجنبي، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات موجباً سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، وفائض في عرض النقد الأجنبي مما يخفض سعر الصرف الأجنبي، والعكس سوف يحدث في حالة العجز، أيّ أنّ العلاقة بينهما عكسية.

ث. الربط إلى عملة ارتكازية: ففي هذه الحالة تلجأ بعض الدول إلى ربط سعر صرف عملتها إلى عملة أكبر بلد يتم معه التبادل التجاري، إذ يضمن الربط إلى عملة ارتكازية رئيسة مستقرة ضمان استقرار سعر الصرف، كما أنّ عدم استقرار سعر صرف العملة الارتكازية سيؤدي إلى تقلب أسعار صرف العملات المرتبطة بها.

ج. معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض في سعر الصرف العملة المحلية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي للعملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه سوف يزداد الطلب على العملات الأجنبية، أما إذا ارتفعت الأسعار المحلية بالنسبة نفسها بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية فإن سعر الصرف الأجنبي لن يتأثر بهذا العامل.

ح. معدلات الفائدة الدائنة: تعد معدلات الفائدة من أهم العوامل المحددة لسعر الصرف، فارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في بلد معين سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ويزيد من الطلب الخارجي على عملة البلد الذي ارتفعت أسعار الفائدة لديه من أجل القيام بعملية الإيداع في مصارف البلد للاستفادة من معدل الفائدة المرتفع، وتحقيق

عوائد مجدية، ومن ثم سوف يرتفع الطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مما يزيد من قيمتها.

خ. حجم الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في المصرف المركزي: تعدّ الاحتياطيات الدولية، أو احتياطي النقد الأجنبي، الودائع والسندات من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية. ويحتفظ بهذه الأصول في البنك المركزي بمختلف احتياطي العملات (بالدولار الأميركي، واليورو، والجنيه الإسترليني، والين الياباني)، ويتكون الاحتياطي النقدي مما يحوزه المصرف المركزي من عملات أجنبية زائدة على ما يملكه من رصيد ذهبي، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلاً عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتستخدم هذه الأصول للوفاء بالالتزامات المالية، مثل الديون وتلبية الحاجة لتمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة. وتسعى معظم بلدان العالم إلى مراكمة احتياطيات مهمة من النقد الأجنبي بهدف تحقيق جملة من الأهداف.

د. عوامل أخرى: وهي عوامل لا يقل تأثيرها عن العوامل الاقتصادية والنقدية في التأثير في سعر الصرف غير أن تأثيرها يكون لفترة قصيرة ولأغراض محددة، وسرعان ما يعود سعر الصرف إلى ما كان عليه سابقاً، ويمكن إجمال هذه العوامل على النحو الآتي: تدخل الحكومة، والإشاعات، والأخبار الاقتصادية، والتطورات السياسية والنفسية والتوقعات.[1]

3. أسباب أزمة سعر الصرف وآثارها:

[1] بوخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص: 126.

تؤدي الحروب والاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى حدوث أزمات عديدة، ومن بين هذه الأزمات أزمة سعر الصرف. إذ تعزى أسباب حدوث أزمات سعر الصرف إلى:

أ. عدم اتساق أساسيات الاقتصاد الكلي، وسعر الصرف من السياسة النقدية: تنشأ أزمات الصرف عند ارتفاع عجز الميزانية، ثم يموّل العجز بزيادة كتلة النقود، فينخفض سعر الصرف الحقيقي، ويتدهور ميزان المدفوعات، ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة، إذ تستمر هذه السياسة مع انخفاض قيمة العملة، ويصبح كسر هذه الحلقة صعباً.

ب. توقع حصول أزمات: يساعد توافر المعلومات الاقتصادية (السيئة)، فإن ذلك سيعرّض الاقتصاد إلى هجوم على عملته عند وصول احتياطيه الأجنبي إلى حد معين، بحيث يستنزف المتعاملون والمضاربون ما بقي من الاحتياطي، ثم سرعان ما يتخلون عن العملة المحلية قبل انهيارها.[1]

ت. الحروب والاضطرابات: تساهم الحروب والاضطرابات في بث الذعر والخوف بين المواطنين مما يؤدي إلى عدم الطمأنينة، وعدم الاستقرار الذي بدوره يشجع زيادة الطلب على العملات الأجنبية والمعادن الثمينة لحفظ أموالهم من انخفاض قيمتها، وهذا يؤدي إلى حدوث أزمة سعر الصرف.

ث. العقوبات الاقتصادية: يتأثر البلد بالعقوبات الاقتصادية الخارجية التي تفرضها بعض البلدان المهيمنة على الاقتصاد العالمي لأسباب عديدة، وهذا يؤدي إلى تخوف المواطنين والمؤسسات من آثار هذه العقوبات، وهذا يدعوهم إلى اقتناء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة خوفاً من حدوث أزمات وانخفاض قيمة العملة.

عند حدوث أزمة سعر الصرف يحاول المودعون سحب ودائعهم بالعملة الوطنية من المصارف لتبديل العملة، واقتناء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، مما يؤدي إلى زعزعة

[1] قنطقجي، سامر، إدارة أزمات الصرف، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 10/4/ 2019.

استقرار المصارف لانخفاض حجم الودائع، ومن ثم تراجع سيولة المصارف، ونتيجة لأزمة سعر الصرف فإن ذلك سيؤدي إلى:

- انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- انخفاض نسب سيولة المصارف.
- ارتفاع حجم القروض غير المنتجة نتيجة التعثر في السداد.
- عدم استقرار المركز المالي للمصارف.
- ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد.
- حدوث عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
- زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.
- تراجع احتياطيات المصرف المركزي من العملات الأجنبية.

4. تطور واتجاهات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي:

شهد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي تقلباً واضحاً خلال الفترة (2011–2018) نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

الجدول(1) تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2011-2018)

الأعوام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر الصرف الرسمي	55,6	77,8	141,6	285	345	510	498	438

المصدر: نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال فترة الدراسة.

شهد اتجاه سعر الصرف منحاً صاعداً؛ إذ ارتفع من 55.6 ل.س في عام 2011 إلى 510 ل.س مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016، وجاءت هذه الارتفاعات نتيجة ما يلي:[1]

[1] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، 2016، ص33–36.

1. العقوبات الأمريكية على التحويلات بالدولار الأمريكي من وإلى سورية، والعقوبات الاقتصادية الغربية والعربية.
2. انخفاض حجم التدفقات النقدية بالقطع الأجنبي الواردة من الخارج؛ بسبب تراجع موارد الدولة إلى درجة كبيرة، وانخفاض الصادرات، وتراجع قطاع السياحة.
3. هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وزيادة عمليات تهريب الأموال إلى الخارج بسبب نقل نشاط التجار والصناعيين إلى دول الجوار، إذ يتم تحويل القطع عن طريق مكاتب صرافة في السوق السوداء إلى لبنان وتركيا وبعض دول أوربا.
4. عمليات المضاربة على سعر الصرف، والتهديدات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية.
5. الاعتماد على المستوردات لتلبية احتياجات القطر من المشتقات النفطية في ظل تراجع الإنتاج المحلي نتيجة توقف العديد من المنشآت أو تعرّضها للدمار أو الخراب.
6. وجود عجز في الحساب الجاري (الميزان التجاري وميزان الخدمات) نتيجة زيادة قيمة المستوردات عن قيمة الصادرات، ويتم تمويل هذا العجز عن طريق المصرف المركزي (الاحتياطيات) مما أدى إلى استنزاف الاحتياطيات من العملات الأجنبية.
7. ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الموارد، يؤثر سلباً في سعر الصرف بسبب تغطية العجز عن طريق المصرف المركزي، أو ما يعرف التمويل بالإصدار النقدي، ومن ثم فهناك زيادة في الكتلة النقدية لا تترافق مع زيادة النمو مما يؤثر في المستوى العام للأسعار، ومن ثم على سعر صرف الليرة السورية.

وفي عام 2017 بدأ سعر الصرف يأخذ منحىً هبوطياً بسبب عودة الأمان للعديد من المناطق، وارتفاع حصيلة الحوالات بالقطع الأجنبي، كما كان لمصرف سورية المركزي أثر في تخفيف حدة الارتفاع في سعر الصرف من خلال إعادة تمويل المستوردات إلى المصارف التجارية بدلاً من شركات الصرافة.

ثانياً – الودائع المصرفية

1- تعريف الودائع وأهميتها:

أورد العديد من الباحثين عدة تعاريف للودائع نذكر منها:

هي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو ردّ مبلغ مساو إليهم لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها.[1]

أيّ أنها المبالغ المصرح بها بأيّ عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة الأداء عند الطلب أو بعد إشعار أو في تاريخ استحقاق معين.[2]

تعدّ الودائع المصرفية من أهم مصادر التمويل الخارجية للمصارف، إذ تمثل الودائع لدى المصارف الإسلامية أهمية كبيرة تشمل القسم الأكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في أنشطته المتعددة، فهي ضرورية لعمليات الاستثمار، والتمويل، وتقديم الخدمات المصرفية وغيرها... الخ. بعبارة أخرى إن المصارف الإسلامية تتعامل بأموال الآخرين (أموال المواطنين، والشركات، والمؤسسات الحكومية أو غيرها).

لذلك تعمل إدارات المصارف على تعزيز ثقة المودعين بشكل دائم؛ لأن المودع عندما يقوم بإيداع الأموال في المصرف، فإنه يسعى للحصول على عائد ضمن مخاطرة معدومة؛ لذلك فإن سلامة أموال المودعين يجب أن تكون ضمن أولوياته.[3]

2- أنواع الودائع في المصارف الإسلامية:

اصطلح المصرفيون على تقسيم الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية على نوعين: أولهما: الوديعة النقدية التي تكون على شكل مبالغ نقدية يسلمها العميل للمصرف تسليماً حقيقياً أو حكمياً، إذ يمكن تعريف الوديعة المصرفية النقدية بأنها: "النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف، على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مبلغ مساوٍ إليهم عند

[1] شبير، محمد حسن، المعاملات المالية المعاصرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2004 م، ص264.

[2] شماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2007، ص 485.

[3] CHARUMATHI,B,(2013), Banking and Indian Financial System, Kalapet, Pondicherry University , 2013,p51.

الطلب أو بالشروط المتفق عليها، أما ثاني النوعين فهو الوديعة غير النقدية، وهي: الوديعة المستندية أو الأشياء الثمينة التي يتم الاحتفاظ بها في الخزائن الحديدية لدى المصارف الإسلامية على وجه التحديد، ويمكن أن ينطبق هذا التصنيف على المصارف التقليدية أيضاً.[1]

ويتم إيداع الأموال في المصارف الإسلامية إما على سبيل الأمانة وإما القرض، وإما بغرض المضاربة أو الوكالة بالمشاركة بالاستثمار، وتقسم ودائع المصارف الإسلامية إلى:

أ. ودائع جارية(تحت الطلب): وهي الأموال التي يودعها الزبائن في المصرف الإسلامي بمثابة الأمانة بغرض التعامل عليها بالشيكات، أو رغبتهم بالاحتفاظ بأموالهم في مكان آمن، ويستطيع الزبون أن يسحب من حسابه في أيّ وقت. ويمكن للمصرف استخدام أرصدة هذه الحسابات، فإذا حدثت خسارة عند استخدامها يتحمّل تبعتها المصرف، وإذا تحقّق الربح يحصل عليه المصرف بالكامل، وذلك تطبيقاً للقاعدة الفقهية التي تقول إنّ «الخراج بالضمان» ويقصد بها أنّ من ضَمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولّد عنه أو منه من منافع أو إيرادات، إذ يعد المصرف ضامناً لهذه الحسابات، ويجوز له أن يفرض عمولات على إدارته لها، ويخضع لجميع شروط وأحكام القرض.

ب. حسابات ودائع التوفير (الادخار الاستثماري): يتميز هذا الحساب بتمكين صاحبه من استثمار مدخراته وفق نظام المضاربة المطلقة ومرونة بتحريك الحساب، إضافة إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك. حرية السحب، والإيداع في الحساب من دون أيّ شرط أو مصاريف، وتحدد نسبة المشاركة في الاستثمار لأرصدة هذا الحساب مسبقاً وتعادل 40% على أدنى رصيد خلال الشهر في سورية.

[1] سعادة، عبد الله، الزيدانين، هيام، الشاعر، باسل، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (13)، ع (2)، 1438 هـ/2017م،ص274.

ت. حسابات ودائع الاستثمار: تعرف بأنها اتفاق بين المصرف والعميل يودع بموجبه مبلغاً من النقود لدى المصرف، على أن يعمل به في مختلف المجالات الاستثمارية، أو أن يقتصره على نوع معين محدد في العقد، مقابل جزء من أرباح تلك العمليات.[1] أي هي الأموال التي يقبلها المصرف الإسلامي من المودعين لاستثمارها على أساس المضاربة وتخضع للربح والخسارة، فالمودع صاحب المال، والمصرف مضارب، والسحب من هذه الحسابات يتم بتاريخ الاستحقاق، ويتم توزيع الأرباح والخسارة كما تنص القواعد الشرعية لعقد المضاربة. فإنه يجب أن يتضمن فتح الحساب بنوداً تتعلق بكيفية توزيع الأرباح والخسائر، وتحديد نصيب المصرف المُضارب مقابل عمله وإدارته، وكذلك الإذن للمصرف بخلط الأموال، وتحدد نسب المشاركة في الاستثمار لأرصدة هذه الحسابات بنحو يتناسب مع مدة الاستثمار، ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

- حسابات ودائع الاستثمار المشترك (المُطلق): إذ تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المطلقة (لا ترتبط بمشروع أو برنامج استثمار معين)، وهي تشمل الودائع النقدية التي يتسلّمها المصرف من الزبائن، وتشترك هذه الأموال بالأرباح المتحققة، وتتحمّل مخاطر الاستثمار. ويكون المصرف وكيلاً وشريكاً عن أصحاب هذه الودائع باستثمارها مباشرة، أو بدفعها إلى من يعمل فيها على شروط العقود التي يقرّها الإسلام، وذلك عن طريق المشاركات أو البيوع أو الإيجارات وغير ذلك.[2]

ويمكن تقسيم هذه الحسابات إلى أنواع تختلف من مصرف إلى آخر حسب التسمية، وشروط كل منها، ونسبة المشاركة في الأرباح، وذلك وفقاً لآجال استحقاقها.

- حسابات ودائع الاستثمار المخصص (المُقيدة): وتخضع هذه الحسابات لقواعد المُضاربة

[1] الشبيلي، يوسف، الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 2005، ص 122.

[2] العجلوني، محمد، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2008، ص192.

المُقيدة، وهي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من الزبائن لاستثمارها في مشروع محدد أو غرض معين يحدده الزبون، وبما أن الزبون هو الذي يقرّر نوع الاستثمار وطبيعته فإن المصرف يشارك في الأرباح المتحققة، ووفق النسبة المُتفق عليها في حين يتحمل الزبون (بصفته صاحب رأس المال) وحده الخسائر، وتوجّه هذه الودائع غالباً لتمويل المشروعات الاستثمارية متوسطة الأمد (سنتين فأكثر)، وتُحقق هذه الحسابات ميزة عدم خضوعها لنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها المصرف المركزي.

ث. المحافظ الاستثمارية (الصكوك): وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف الأموال من أصحابها لإدارتها واستثمارها نيابة عنهم على أساس المضاربة الشرعية، وغالباً ما تكون لدى المصرف مجموعة من المحافظ الاستثمارية موزعة على القطاعات الاقتصادية المُختلفة. إذ يتم تكوين محفظة مالية برأسمال محدّد، يستثمر كل أو جزء من أموال المحفظة في مشاريع مختلفة عقارية أو تجارية، وقد يجري استثمار جزء آخر من أموالها في شراء أسهم أو سندات إسلامية أو مرابحات، ويوزع الربح أو الخسارة على المشاركين في المحفظة، ويأخذ المصرف حصته بنسبة محددة سلفاً من الأرباح (أتعاب مضاربة)، ويتحمل الخسائر فقط في حال التقصير أو التعدي. ومن أهم أنواع الصكوك الإجارة، والسلم، الاستصناع، والمشاركة.

3- العوامل المؤثرة في ودائع المصارف الإسلامية:

تتأثر الودائع بعدة عوامل منها:

حجم العائد على الوديعة: هناك علاقة طردية بين العوائد على الودائع وحجم الودائع، فكلما ارتفعت العوائد أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الودائع، والعكس صحيح.

سعر الصرف: كلما انخفضت العملة أدى ذلك إلى انخفاض حجم الودائع؛ لأن المودع يبحث عن بديل آمن لحفظ ودائعه من انخفاض قيمتها.

التضخم: لا شك أن التضخم يؤثر في حجم الودائع، ويؤدي إلى تآكل قيمة الودائع مما يشجع المودعين على استبدال العملة الوطنية بعملات أجنبية أو ذهب.

البدائل المالية: وهي الأوراق المالية (الأسهم والصكوك وغيرها) التي أصبحت منافساً مهماً في مجال جذب المدخرات الفردية عندما يسمح للأفراد بشرائها. وهنا تتم دراسة العلاقة بين العائد على الأوراق المالية، ومقدار العائد على الودائع، ومن المتصور وجود علاقة عكسية أو سالبة بينهما، فارتفاع العائد على الصكوك مثلاً يؤدي إلى انخفاض عرض الودائع.

البدائل السلعية: تعدّ من البدائل الادخارية التي تؤثر في حجم الودائع ولاسيما وقت الأزمات، وهي البدائل مثل الذهب والفضة والمجوهرات والأحجار الكريمة، فارتفاع أسعار الذهب له علاقة في حجم الودائع بالانخفاض، فالذهب أصل ثابت القيمة، ويدفع الكثيرين ممن يحتفظون بمدخراتهم في شكل أوعية ادخارية في المصارف إلى سحبها والتحول لشرائه ولاسيما في حالات التضخم والأزمات.

حجم الادخار: يعدّ الدخل أحد العوامل المساهمة في زيادة الادخار، ومن المعروف أن الادخار يساوي الدخل مطروحاً منه الاستهلاك، أيّ أنّ المدخرات هي ما لم ينفق من الدخل على السلع والخدمات، وطبعاً زيادة الودائع مرتبطة برغبة وحجم الأموال التي يرغب أصحابها بإيداعها في المصارف.[1] فتتأثر الودائع بالادخار طردياً، فكلما زاد الادخار زاد حجم الودائع

الدخل = الاستهلاك + الادخار==> الادخار = الدخل – الاستهلاك.

البدائل النقدية: وهي العملات الأجنبية التي تكتسب أهمية خاصة في الدول النامية نتيجة ندرة عرض هذه العملات، حيث إنه يدفع بأسعارها في السوق السوداء إلى الارتفاع المستمر مع تعاظم الطلب عليها، وقد يكون هذا الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات

[1] GATEV, E, (2005), Managing Bank Liquidity Risk , Boston College , 2005 , p 9.

التضخم السائدة في السوق، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أثر ارتفاع هذه العملات أثر عكسي محدود على عرض الودائع لمحدودية المتعاملين في السوق السوداء لعدم قانونيتها.[1]

4- إدارة الودائع في المصارف الإسلامية:

تعرف إدارة الودائع المصرفيّة على أنّها إدارة المركز النقدي في المصارف، وهي من السياسات المهمة المؤثرة على جميع العمليات المصرفيّة إضافةً إلى مستقبل المصرف وكفاءته وربحيته؛ لأنّ الإدارة هنا تعني إعادة توزيع الاستثمارات والتوظيفات إمّا لدعم المركز المالي للمصرف، وإما لإعادة التوظيف.[2] واستناداً إلى ذلك تكون إدارة الودائع:

عملية تقييم مستمرة دورياً لحركة تدفق الأموال من وإلى المصرف من خلال دراسة جميع عناصر الودائع لناحية الحجم والأمد والمصدر والنوع، ثم مقارنتها مع التوظيفات والاستثمارات من أجل الحفاظ على مستويات مقبولة من السيولة والتحوّط من المخاطر المصرفية بهدف تحقيق الاستقرار والأمان المصرفي وزيادة ربحية المصرف.

وتعدّ إدارة الودائع عمليّة ديناميكيّة؛ لأن الوضع النقدي للمصرف يتغيّر كلّ يوم، وفي أيّ وقتٍ من الأوقات يصبح وضع السيولة الذي كان يبدو كافياً فجأةً غير كافٍ والعكس بالعكس ومع مرور الوقت وحركة الأسواق وتدفق الأموال من وإلى المصرف وتوسع نطاق الأنشطة أو تقلّصها يتغيّر وضع السيولة.[3]

وانطلاقاً من أهمية الودائع بالنسبة لأيّ مؤسسة مصرفية، فإن إدارة الودائع من الأنشطة الرئيسة التي تقوم بها المصارف للتحوّط من المخاطر المصرفية التي من الممكن التعرّض لها مستقبلاً وتخفيضها قدر الإمكان.

---

[1] أبو سمرة، رانية، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.2007، ص: 86-90.

[2] كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مكتبة بريمافيرا، دمشق،2016، ص:189.

[3] BANKS,E, (2005), Liquidity risk: managing asset and funding, Palgrave Macmillan, UK,p:15.

ويعد نجاح المصرف الإسلامي في إدارة الودائع الاستثمارية أحد أهم معايير النجاح في السوق المصرفية؛ لأنها تمثل الجزء الأكبر من رأس المال العامل، وتوفر السيولة المطلوبة للمشاريع الاستثمارية على أساس متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

وتختلف عمليّة إدارة الودائع والمخاطر المرتبطة بها باختلاف حجم المصرف، ونوع نشاطه الرئيسي، وحجم نشاطه الدولي internationalization إضافة إلى درجة تعقيده التنظيمي organizational complexity.[2]

5. تطور واتجاهات حجم الودائع في المصارف الإسلامية:

يظهر الجدول الآتي تطور حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية

الجدول رقم /2/ تطور حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية بنهاية العام خلال الفترة (2011-2018)، القيمة: مليون ل.س

السنة	بنك الشام	%	بنك سورية الدولي الإسلامي	%	بنك البركة سورية	%	إجمالي الودائع
2011	3183.6	16.5	11083.9	57.6	4985.1	25.9	19252.6
2012	14041.5	16.8	44583.1	53.3	25014.3	29.9	83638.9

[1] الصيفي، عبد الله، السليم، بدر، الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 37، العدد 1، الأردن، عمان، 2010، ص:202-203.

[2] RUOZI,R, FERRARI,P, 2013, Liquidity risk management in banks: economic and regulatory issues, Springer. p. 7.

115066.1	32.3	37132.3	32.6	37505.4	35.1	40428.3	2013
126067.1	38.2	48141.4	24.9	31407.9	36.9	46517.8	2014
183918.3	47.6	87568.1	22.9	42070.2	29.5	54280	2015
371145.7	38.7	143752	20.9	77728.9	40.3	149664.9	2016
438731.8	53.6	235242.2	28.4	124628.4	18.0	78861.1	2017
488599.2	55.1	269456	28.0	136954	16.8	82189.1	2018

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف.

يوضح الجدول السابق أنّ ودائع بنك الشام شهدت اتجاها تصاعدياً لغاية عام 2016، ثم اتخذت منحاً هابطاً عام 2017، بينما استمر الاتجاه التصاعدي لودائع بنك البركة خلال فترة الدراسة، أما ودائع بنك سورية الدولي الإسلامي فاتخذت منحى صاعداً لغاية 2012، ثم تراجعت متخذةً منحاً هابطاً لغاية 2015، وبعد ذلك أخذت بالارتفاع.

استحوذ بنك البركة سورية على ما يزيد عن نصف حجم الودائع الإسلامية بعام 2018 بنسبة 55.1%، تلاه بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة 28%، وأخيراً بنك الشام بنسبة 17% تقريباً.

فقد حافظ بنك الشام على حصته السوقية من إجمالي الودائع البالغة 17% تقريباً خلال فترة الدراسة، بينما تراجعت الحصة السوقية لبنك سورية الدولي الإسلامي من 57.6% من إجمالي الودائع في عام 2011 إلى 28% في عام 2018، وارتفعت الحصة السوقية لبنك البركة سورية من 25% من حجم الودائع الإسلامية في عام 2011 إلى 55.1% في عام 2018.

شهد إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية في سورية اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الدراسة من 19.3 مليار ل.س في عام 2011 إلى 488.9 مليار ل.س في عام 2018. بنسبة نمو 2533.7%، أيّ أنها زادت بما يعادل 25 مرة، وللوقوف على حقيقة تطور إجمالي الودائع بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي، فقد ارتفعت من 346.3 مليون دولار في

عام 2011 إلى 1156 مليون دولار أمريكي بنسبة نمو بلغت 334.1%.أيّ أنها ازدادت بما يقارب 3 أمثال.

ثالثاً – النتائج والمناقشة:

1– **لمحة عن المصارف الإسلامية في سورية:** سمح بإحداث مصارف إسلامية لأول مرة في سورية بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005. ولتاريخه يعمل 3 مصارف هي:

- بنك الشام: المصرف الإسلامي الأول في سورية، وهو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بتاريخ 2006/9/7، وسجل في سجل المصارف بالمصرف المركزي برقم 15، وتأسس المصرف برأس مال مقداره 5 مليار ل.س. وتمّ إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2014/5/25. ويقدّم المصرف جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي في أبو رمانة ساحة النجمة وفروعه البالغة 12 فرعاً، وشركة تابعة له بنسبة 99% (شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية).[1]
- بنك سورية الدولي الإسلامي: شركة مساهمة مغفلة عامة سورية تأسس بتاريخ 2006/9/7. تمّ تسجيل المصرف في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت الرقم 16. وقد تأسس المصرف برأس مال قدرهُ 5 مليارات ليرة سورية، وتطبيقاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 قام البنك بزيادة رأسماله على عدة مراحل ليصل إلى 15 مليار ليرة سورية منتصف العام 2019. وبلغت الحصة السوقية للمصرف على أساس حجم الموجودات 14.6%، وعلى صعيد الودائع 15.9%، وعلى أساس التمويلات 13.7% من إجمالي السوق المصرفية السورية الخاصة، وكان ترتيبه الثاني وفقاً لهذه المؤشرات، وحافظ سهم البنك على تصنيفه القيادي في سوق دمشق للأوراق المالية عام 2018، فقد

[1] التقرير السنوي لبنك الشام لعام 2018.

استحوذ على ما نسبته 60% من تعاملات السوق بما يعادل 15.5 مليار ل.س، وبلغت القيمة السوقية للسهم 905 ل.س بينما القيمة الدفترية 200 ل.س بنهاية عام K2018 ويقدم المصرف الخدمات والأنشطة المصرفية من خلال مركزه الرئيسي في أوتوستراد المزه وفروعه ومكاتبه التي بلغ عددها 25 فرعاً ومكتبين.[1]

- بنك البركة سورية: إنّ المصرف شركة مساهمة مغفلة عامة سورية تأسس بتاريخ 2007/6/28، تمّ تسجيل المصرف في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت الرقم 21. وقد تأسس المصرف برأس مال قدرهُ 5 مليارات ليرة سورية، وتمّ إدراجه في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2014/11/3، وصلت الحصة السوقية للمصرف على أساس حجم الموجودات 43% من سوق الصيرفة الإسلامية، وتقريباً 18% من إجمالي السوق المصرفية السورية الخاصة، فقد بلغت القيمة السوقية للسهم 1422 ل.س بينما القيمة الدفترية 639 ل.س بنهاية عام 2018. وحاز على جائزتي أفضل بنك إسلامي وأفضل مؤسسة مالية ملتزمة في المسؤولية المجتمعية للمصارف الإسلامية عام 2018 في سورية، وجائزة البنك الإسلامي الأكثر إبداعاً في سورية عام 2018، ويقدم المصرف الخدمات والأنشطة المصرفية من خلال مركزه الرئيسي الكائن في دمشق ساحة الشهبندر وفروعه ومكاتبه والتي بلغ عددها 11 فرعاً ومكتبين.[2]

2– مصادر بيانات متغيرات الدراسة وفترة الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المصادر الأولية المتمثلة في جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من موقع مصرف سورية المركزي : http://cb.gov.sy/ar (بالنسبة إلى متغير سعر الصرف الرسمي لـ الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي)، ومن التقارير المالية المتعلقة بـ المصارف الإسلامية في سورية والصادرة

[1] التقرير السنوي لبنك سورية الدولي الإسلامي لعام 2018
[2] التقرير السنوي لبنك البركة سورية لعام 2018

من موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy خلال الفترة (الربع الأول لعام 2011– الربع الرابع لعام 2018) وذلك بهدف إيضاح العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بسعر الصرف الرسمي، والمتغير التابع المتمثل إجمالي حجم الودائع.

3– نموذج الدراسة:

سيتم التعبير عن المتغير التابع: إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية بـ TD، والتعبير عن المتغير المستقل: سعر الصرف الرسمي بـ EX، وهو يمثل سعر الصرف الرسمي لـ الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي. ويمكن التعبير عن نموذج الدراسة على النحو الآتي:

معادلة النموذج الاساسية: $TD=c+\beta EX+£$

حيث إنّ: c: الحد الثابت، β: معامل مرونة، £: الخطأ المعياري.

4– اختبار الفرضية:

لمعرفة وجود علاقة جوهرية بين أسعار الصرف وإجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية سوف يتبع الباحث أسلوب التحليل الإحصائي وفق منهجية التحليل الكمي وفق الخطوات الآتية:

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

ثانياً: مصفوفة معاملات الارتباط.

ثالثاً: اختبار ودراسة استقرار السلاسل الزمنية: حيث إن النتائج في هذه الخطوة تقود إلى الخطوات الآتية:

أ. السلاسل مستقرة عند المستوى، ومن ثم يمكن عمل انحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS، ومن ثم اختبار النموذج.

ب. السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ولكنها مستقرة عند درجة محددة أيّ متكاملة من الدرجة نفسها: في هذه الحالة يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك، وفي حال كانت

نتيجة اختبار التكامل محققة يمكن الانتقال بعدها إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM، ومن ثم اختبار العلاقة السببية Granger Causality.

أمّا إذا كانت نتيجة اختبار التكامل المشترك غير محققة يتم الانتقال الى اختبار نماذج VAR.

ج. السلاسل غير مستقرة عند المستوى وغير متكاملة من الدرجة نفسها، في هذه الحالة لا يمكن إجراء الانحدار؛ لأنه سيكون زائفاً وغير حقيقي.

د. اختبار بواقي النموذج.

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: باستخدام برنامج Eviews، تم حساب الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة (مقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، ومقياسي الالتواء والتفلطح، واختبار Jarque-Bera لاختبار توزع البيانات طبيعياً، حيث إن القيمة المعيارية لهذا الاختبار هي (5,99)، ومن ثم تتبع البيانات التوزيع الطبيعي إذا كانت إحصائية (Jarque-Bera) $\leq$ 5.99، وكذلك probability > 0.05 كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3) يبين الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	EX	TD
Mean	**271.5898**	**211405.9**
Median	**213.1300**	**145664.5**
Maximum	**517.4300**	**488599.2**
Minimum	**47.45000**	**14235.68**
Std. Dev.	**180.6058**	**163672.7**
Skewness	**0.166658**	**0.419759**
Kurtosis	**1.421632**	**1.597724**
Jarque-Bera	**3.469794**	**3.561558**
Probability	**0.176418**	**0.168507**
Sum	**8690.873**	**6764989.**
Sum Sq. Dev.	**1011172.**	**8.30E+11**

Observations	**32**	**32**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

إنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera بالنسبة للمتغيرات المدروسة أكبر من 0.05 ومن ثم تخضع بيانات كل من المتغيرات في سعر الصرف وإجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة للتوزيع الطبيعي.

ثانياً: مصفوفة معاملات الارتباط:

الجدول رقم (4) يبين نتائج اختبار معاملات الارتباط

بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

Covariance Analysis: Ordinary		
Included observations: 32		
Correlation		
t-Statistic		
Probability	**TD**	**EX**
TD	**1.000000**	

EX	**0.952192**	**1.000000**
	17.07151	**-----**
	0.0000	**-----**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق تتبين قوة وشدة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية).

فقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين سعر الصرف/ إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية 0.952192؛ أيّ أنّ تغير 1% في سعر الصرف يؤدي إلى تغير بنفس الشدة والاتجاه في إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية بمقدار 0.95.

ثالثاً: اختبار ودراسة استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (5) يبين نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية ADF لكلاً المتغيرات المستقل والتابعة

Augmented Dickey - Fuller test statistic	

Null Hypothesis: variable has a unit root				
Test for unit root in 1st difference				
Exogenous	Constant, Linear Trend	Constant	None	حالة التكامل
Variable	t-statistic	I(d)		
EX	-4.368482	-4.379248	-3.982671	I(1)
prob.*	0.0085	0.0017	0.0003	I(1)
TD	-5.239382	-5.243592	-4.303482	I(1)
prob.*	0.0010	0.0002	0.0001	I(1)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

فرضيات اختبار جذر الوحدة Unit root:

H0: السلسلة الزمنية غير مستقرة وفيها جذر الوحدة.

H1: السلسلة الزمنية مستقرة وليس فيها جذر الوحدة. إذ يستخدم مستوى دلالة 5% لقبول أو رفض الفرضية.

من نتائج اختبار الاستقرارية أو السكونية للمتغيرات في الجدول أعلاه يتبيّن أنّ السلاسل الزمنية لكلا المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى؛ أيّ متكاملين من الدرجة نفسها، وذلك عند جميع المعادلات: ثابت، ثابت واتجاه عام، دون ثابت ودون اتجاه عام، إذ تبلغ القيمة الاحتمالية

P-value عند جميع المعادلات 0%، وهي أصغر من 5%؛ لهذا تُرفض فرضية العدم، وتقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المدروسة، ومن ثم السلاسل مستقرة من الدرجة نفسها (أيّ متكاملتين من الفروق من الدرجة الأولى).

وبما أنّ السلاسل مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى يتم الانتقال إلى إجراء اختبار التكامل المشترك Johansen Co-integration لاختبار تكامل المتغيرين، وهما (TD, EX):

رابعاً: اختبار التكامل المشترك للمتغيرين (EX-TD):

الجدول رقم (6) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية

Johansen cointegration Test

Included observations: 30 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: EX TD				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		**Trace**	**0.05**	
No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Statistic**	**Critical Value**	**Prob.****
None	**0.197528**	**9.664134**	**15.49471**	**0.3075**
At most 1	**0.097043**	**3.062401**	**3.841466**	**0.0801**
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**				
****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		**Max-Eigen**	**0.05**	
No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Statistic**	**Critical Value**	**Prob.****
None	**0.197528**	**6.601734**	**14.26460**	**0.5373**
At most 1	**0.097043**	**3.062401**	**3.841466**	**0.0801**
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**				
****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):				
EX	**TD**			
0.012716	**-2.08E-05**			
0.021830	**-2.16E-05**			
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):				
D(EX)	**11.41571**	**5.967257**		
D(TD)	**663.2682**	**9201.984**		
1 Cointegrating Equation(s):		**Log likelihood**	**-486.8654**	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
EX	**TD**			
1.000000	**-0.001638**			
	(0.00022)			
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(EX)	**0.145159**			
	(0.07466)			
D(TD)	**8.433961**			
	(73.7395)			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

فرضيات اختبار التكامل المشترك:

H0: لا يوجد أيّ متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة.

H0: يوجد متجه واحد للتكامل المشترك على الأكثر al most بين المتغيرات. حيث إن هذه الفرضيات تقبل عند مستوى دلالة 5%، وترفض دون ذلك.

ومن نتائج اختبار الأثر Trace Test، واختبار القيم العظمى Maximum Eigen Value Test أعلاه يتبين أنّ قيمة P-value لفرضية None (الفرضية القائلة بعدم وجود أيّ متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة) أكبر من 5%، وعندها لا نستطيع أن نرفض هذه الفرضية، وعليه لا يوجد أيّ متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة؛ أيّ لا يوجد علاقة توازنية على الأمد الطويل بين تلك المتغيرات. وعليه لا يمكننا التوجه الى اختبار نموذج تصحيح الخطأ Vecm، ونتجه إلى نماذج VAR.

خامساً: اختبار نماذج vector auto regression VAR للمتغيرين (EX – TD):

- اختبار عدد فترات الإبطاء الملائم: يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج TD، EX:

الجدول رقم (7) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: EX TD						
Exogenous variables: C						
Included observations: 30						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-564.9211	NA	8.89e+13	37.79474	37.88815	37.82462
1	-485.9928	142.0708*	6.03e+11*	32.79952*	33.07976*	32.88917*
2	-485.3342	1.097644	7.57e+11	33.02228	33.48935	33.17170

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبّين من الجدول رقم (7) أن فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة هي فترة إبطاء واحدة(lag=1) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (LR,FPE,AIC,SC,H-Q).

- تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) Vector Auto Regression:

الجدول رقم (8) يبين نتائج اختبار VAR لمتغيرات النموذج

Dependent Variable: TD				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Included observations: 31 after adjustments				
TD = C(4)*EX(-1) + C(5)*TD(-1) + C(6)				
	Coefficient	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C(4)	**244.9844**	**107.0322**	**2.288885**	**0.0298**
C(5)	**0.738375**	**0.122459**	**6.029561**	**0.0000**
C(6)	**2935.990**	**9877.455**	**0.297242**	**0.7685**
R-squared	**0.969197**	**Mean dependent var**		**217666.5**
Adjusted R-squared	**0.966997**	**S.D. dependent var**		**162436.5**
S.E. of regression	**29509.37**	**Akaike info criterion**		**23.51457**
Sum squared resid	**2.44E+10**	**Schwarz criterion**		**23.65334**
Log likelihood	**-361.4758**	**Hannan-Quinn criter.**		**23.55981**
F-statistic	**440.5052**	**Durbin-Watson stat**		**2.066584**
Prob(F-statistic)	**0.000000**			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

من النتائج أعلاه يتبين أن القيمة الاحتمالية لـ F-statistic هي 0%، وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% وهذا دليل على أنّ النموذج معنوي وفقاً لما يلي:

H0: النموذج غير معنوي. وجميع المتغيرات المستقلة غير معنوية (لا تختلف قيمة معاملاتها عن الصفر).

H1: النموذج معنوي. وجميع المتغيرات المستقلة معنوية (تختلف قيمة معاملاتها عن الصفر).

بما أنّ النموذج معنوي فهذا يعطينا ثقة بقيمة R^2 ودلالته. R^2 =0.969197 أيّ أنّ التغيرات في قيمة سعر الصرف وإجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية لفترة

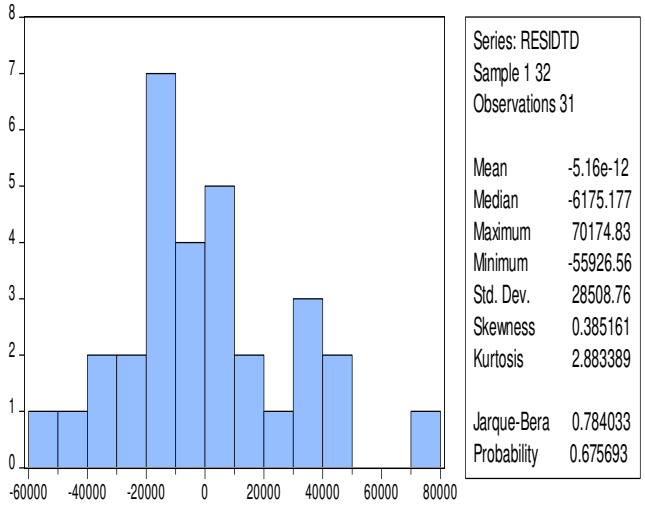
سابقة من المحتمل أن تفسر 0.969197 من التغيرات في إجمالي حجم الودائع الحالية للمصارف الإسلامية. وبما أنّ النموذج معنوي وصالح يمكن أن نستدل من نتائج التقدير على وجود أثر إيجابي لارتفاع قيمة سعر الصرف على إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية في الفترة الحالية، وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوي 5%، فقد بلغت المرونة (قيمة معامل بيتا) 244.9844%، أيّ أنّ ارتفاع قيمة سعر الصرف بمقدار 100% سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية بمقدار 244.9844%.

سادساً: اختبار سلسلة البواقي للمتغيرين (EX – TD): يتم اختبار سلسلة البواقي للتأكد من خلوها من المشاكل الإحصائية الآتية:

- مشكلة عدم اقتراب توزع البيانات من التوزيع الطبيعي Normality Test.
- مشكلة الارتباط الذاتي Auto correlations.
- مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity.

1. مشكلة عدم اقتراب توزع البيانات من التوزيع الطبيعي Normality Test:

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

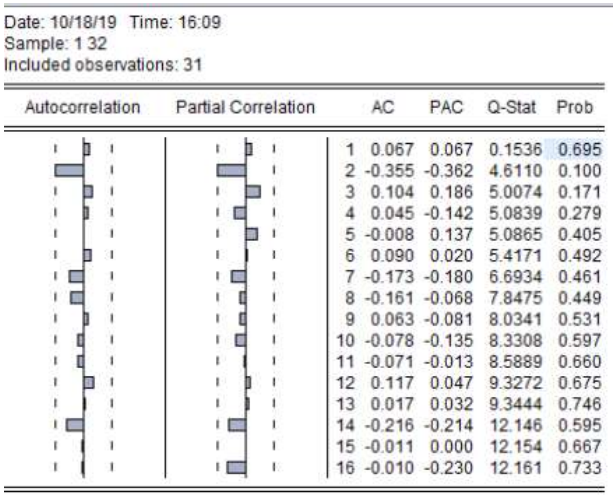


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول أعلاه أنّ سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، إذ تبلغ قيمة P-value لـ Jarque-Bera 0.675693 > 0.05

2. مشكلة الارتباط الذاتي Auto correlations:

الجدول رقم (10) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي


Date: 10/18/19 Time: 16:09
Sample: 1 32
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.067	0.067	0.1536	0.695
		2	-0.355	-0.362	4.6110	0.100
		3	0.104	0.186	5.0074	0.171
		4	0.045	-0.142	5.0839	0.279
		5	-0.008	0.137	5.0865	0.405
		6	0.090	0.020	5.4171	0.492
		7	-0.173	-0.180	6.6934	0.461
		8	-0.161	-0.068	7.8475	0.449
		9	0.063	-0.081	8.0341	0.531
		10	-0.078	-0.135	8.3308	0.597
		11	-0.071	-0.013	8.5889	0.660
		12	0.117	0.047	9.3272	0.675
		13	0.017	0.032	9.3444	0.746
		14	-0.216	-0.214	12.146	0.595
		15	-0.011	0.000	12.154	0.667
		16	-0.010	-0.230	12.161	0.733

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في سلسلة البواقي حيث إن قيم P-value المقابلة لـ Q-statistic أكبر من 5%

3. مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity:

الجدول رقم (11) يبين نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	**1.109984**	**Prob. F(2,28)**	**0.3436**
Obs*R-squared	**2.277270**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.3203**
Scaled explained SS	**1.749513**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.4170**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity حيث إن قيمة P-value المقابلة لـ χ^2 (حيث χ^2 عبارة عن Obs*R-squared) تساوي 0.3203 وهي أكبر من 5% مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات أو تجانس التباين (عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين).

نتائج الدراسة القياسية

- يتم رفض الفرضية الرئيسية للبحث القائلة بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وحجم ودائع المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة (2011–2018)؛ لأنّ النتائج بينت أنّ ارتفاع قيمة سعر الصرف بمقدار 100% سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية بمقدار 244.98%.
- بينت نتائج مصفوفة معامل الارتباط أنّ قوة وشدة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية). كانت على الشكل الآتي:
- ✓ بلغت قيمة معامل الارتباط بين سعر الصرف وإجمالي حجم الودائع للبنوك الإسلامية 0.952192؛ أيّ أنّ تغير 1% في سعر الصرف يؤدي إلى تغير بالشدة نفسها والاتجاه نفسه في إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية بمقدار 0.95

رابعاً – الاستنتاجات والمقترحات:

- **الاستنتاجات:**

1. يعد موضوع سعر الصرف وأثره في الودائع المصرفية من المواضيع الحديثة المعاصرة التي تولي كل المصارف اهتماماً به سواء كانت تقليدية أم إسلامية، وذلك لدعم المصارف، وزيادة قدرتها على تجاوز المخاطر والصعوبات والأزمات التي قد تمرّ بها، ومن ثم عدم وقوعها في الإفلاس.
2. انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل كبير خلال الأزمة، فقد شهد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي تقلبات كبيرة، وتجاوز عتبة 500 ل.س مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016، مما أثّر في قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى

القطاع المصرفي بشكل خاص، وأثّر بشكل واضح في المؤشرات المصرفية ولاسيما حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية.

3. شهد إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية في سورية اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الدراسة من 19.3 مليار ل.س في عام 2011 إلى 488.9 مليار ل.س في عام 2018. بنسبة نمو 2533.7%؛ أيّ أنها زادت بما يعادل 25 مرة، وللوقوف على حقيقة تطور إجمالي الودائع بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي، فقد ارتفعت من 346.3 مليون دولار في عام 2011 إلى 1156 مليون دولار أمريكي في عام 2018 بنسبة نمو بلغت 334.1%.أيّ أنها ازدادت بما يقارب 3 أمثال.
4. تمّ رفض الفرضية الرئيسية للبحث القائلة بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي وحجم ودائع المصارف الإسلامية في سورية خلال الفترة 2011–2018؛ لأنّ النتائج بينت أنّ ارتفاع قيمة سعر الصرف بمقدار 100% سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية بمقدار 244.98%.
5. بينت نتائج مصفوفة معامل الارتباط أنّ قوة وشدة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (سعر الصرف)، والمتغير التابع (إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية) كانت على النحو الآتي:

- بلغت قيمة معامل الارتباط بين سعر الصرف وإجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية 0.952192؛ أيّ أنّ تغير 1% في سعر الصرف يؤدي إلى تغير بنفس الشدّة والاتجاه في إجمالي حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية بمقدار 0.95.

➢ **المقترحات:**

1. زيادة اهتمام إدارات المصارف الإسلامية بمسألة الودائع وإدارتها والعوامل المؤثرة فيها ولاسيما وقت الأزمة؛ لمعرفة الآثار المترتبة على الأزمة والمخاطر التي تستوجب أخذ الحيطة والحذر، ولتمكين المصارف من الوفاء بالالتزامات وتلبية طلبات التمويل ومواجهة احتياجات السحب الاعتيادية والطارئة، بما يضمن الاستقرار المصرفي، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.
2. العمل على توجيه السلطات النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف بتفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، إصدار السندات) لإيجاد بيئة و ظروف مستقرة لأداء العمل المصرفي، وزيادة الأمان والاستقرار المصرفي.
3. نظراً لوجود فائض في حجم الودائع خارج النشاط الاقتصادي، لابدّ من توجيه و تشجيع المصارف الإسلامية نحو زيادة حجم التوظيف والاستثمار، وهذا يساعد في زيادة الإنتاج والتصدير، ومن ثم تحسن سعر الصرف.
4. لتخفيض المخاطر المصرفية لابد من ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بتنويع صيغ الاستثمار وتنويع الهيكل التمويلي لديها؛ إذ لا يكون هناك اعتماد على مصدر واحد.
5. القيام بدراسات بحثية عن إدارة الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة فيها، وعلاقتها بجميع الجوانب الأخرى كإدارة المخاطر والأداء المالي والتمويل وغير ذلك.

المراجع

المصادر باللغة العربية:

أبو سمرة، رانية، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.2007.

بوخاري، لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

سعادة، عبد الله، الزيدانين، هيام، الشاعر، باسل، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (13)، ع (2)، 1438 هـ/2017م.

السمير، حسين، أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في الودائع المصرفية (دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2019.

شبير، محمد حسن، المعاملات المالية المعاصرة، دار الكتب المصرية، القاهرة،2004.

الشبيلي، يوسف، الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 2005.

شليمون، نجله، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2004–2015،البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية و المالية، المجلد 1 العدد الثاني اب 2017.

شماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق،2007.

الصيفي، عبد الله، السليم، بدر، الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 37،العدد 1، عمان، 2010.

عباس، عبدالله عباس، أثر سياسات سعر الصرف على الودائع والتمويل المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،2007.

العجلوني، محمد، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

العدوان، ياسر محمود مطلق، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (1999–2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2014.

قدي ،عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

قنطقجي، سامر، إدارة أزمات الصرف، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 10/ 4/ 2019.

كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مكتبة بريمافيرا، دمشق،2016.

مصطفى، أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

نحال، محمد ياسر، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، فلسطين، 2016.

تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات – مداد، 2016.

المراجع باللغة الإنكليزية:

AYUB, A., MASIH, M,(2014),Interest Rate, Exchange Rate, and Stock Prices of Islamic Banks: A Panel Data Analysis, MPRA Paper No:58871, posted 25, September 2014.

BANKS,E, (2005), Liquidity risk: managing asset and funding, Palgrave Macmillan, UK,p:15.

CHARUMATHI,B,(2013), Banking and Indian Financial System, Kalapet, Pondicherry University , 2013,p51.

GATEV, E, (2005), Managing Bank Liquidity Risk , Boston College , 2005 , p 9.

MAJOK, E,(2015),Effects Of Exchange Rate Fluctuations On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya, Master thesis, university of Nairobi.

NAHAR,S, SARKER,N,(2016,JUN), Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross-Country Evidence, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 18, Issue 6 .Ver. I (Jun. 2016), PP 20-27.

QAISAR,A ,and others,(2018,nov), Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability, Journal of Accounting and Applied Business Research, Vol. 1, No. 2, 2018.

RUOZI,R, FERRARI,P, 2013, Liquidity risk management in banks: economic and regulatory issues, Springer. p. 7.

التقارير السنوية:

التقارير السنوية بنك الشام.

التقارير السنوية بنك سورية الدولي الإسلامي.

التقارير السنوية بنك البركة سورية.

المواقع الالكترونية:

موقع مصرف سورية المركزي: http://cb.gov.sy/ar

موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy

موقع مركز دمشق للأبحاث والدراسات – مداد: http://www.dcrs.sy/

تاريخ ورود البحث:2019/10/28
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/11/14